

# مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Local

## أحمد باقر: التجمع السلفي سيركز في حملته الانتخابية على مقاومة أشكال الفساد

وهي قضية تعد من أكبر التحديات التي تواجه البلاد في المرحلة المقبلة خاصة أن هناك أكثر من 500 ألف كويتي على مقاعد الدراسة.

المتعلقة بالاقتصاد والتجارة مثل تعديل قانون الشركات وقانون المناقصات، وأن التجمع سيطلب بسرعة تطبيق وتنفيذ القوانين التي صدرت من المجالس السابقة والتي لم تنفذ حتى الآن مثل قانون حماية المنافسة وقانون التخصصات حيث الحاجة لها أصبحت ضرورة قصوى.

وذكر باقر أن التجمع السلفي سيتابع قضية الإبداعات المليونية بكل الوسائل البرلمانية المتاحة، إضافة إلى تنفيذ المشاريع التي أقرت في الخطة الخمسية وهي مشروع المنافذ الحدودية والتخزين، خاصة أنها مشاريع تم تسلم الأراضي المخصصة لها من قبل المجلس البلدي، لافتاً إلى أن هذه المشاريع ستستلزم مشاركة المواطنين في الإكتتاب العام ومشاركة القطاع الخاص بنسب تتراوح بين 30 و 40% وهو ما سينعكس إيجابياً على توفير فرص عمل للمواطنين

أحد عضو التجمع الإسلامي السلفي أحمد باقر أن التجمع لم يعقد أي تحالفات بين مرشحيه وأي مرشحين آخرين في جميع الدوائر الانتخابية. وأشار باقر في تصريح صحفي إلى أن ما ورد حول هذا الموضوع غير صحيح وأن التجمع سيصوت بالإضافة إلى مرشحيه لأفضل من المرشحين في جميع الدوائر. وذكر باقر أن التجمع السلفي سيركز في حملته الانتخابية الحالية على مقاومة كل أشكال الفساد المالي والأخلاقي والإداري، مشيراً إلى أن التجمع سيعمل على دعم أقرار القوانين المتعلقة بالنزاهة وقانون حماية المبلغين وقانون تضارب المصالح وقانون اختيار القياديين، إضافة إلى قانون هيئة مكافحة الفساد. وأضاف باقر أن التجمع سيتابع إنجاز القوانين الهامة



أحمد باقر

## الرشيدي يحذر من تكتم «الصحّة» إزاء «السحايا»



عمر الرشيدي

من سيئ إلى أسوأ والمواطن لم يشعر بأي تغيير. وأكد أن على الحكومة عدم الإغلاء بأي تصريح لوسائل الإعلام عن أي خبر ينشر قبل التأكد من مصداقيته.

حذر مرشح الدائرة الخامسة عمر الرشيدي وزير الصحّة مما يحصل من تكتم على انتشار مرض السحايا في مستشفى الفروانية ورفض تطعيم الموظفين. وطالب الرشيدي الحكومة بالعمل على مصارحة المواطنين والمقيمين بما يهيمهم أولاً بأول عبر وسائل الإعلام والابتعاد عن التضليل والخداع. وبين أن الخدمات الصحّة

التي نسمع عنها كل يوم. وأضاف عيسى الكندري أن من عجائز وشيخان أهل الكويت يفترضون الأرض ولا يجدون سريراً يابون إليه بعد أخذهم الجرعة الكيميائية. لذلك تمنى أن يضع العهد الجديد في المرحلة المقبلة بتلاحم حرداً لآلام الكويتيين تحل معه جميع المشاكل الصحية والطبية لتكون في مصاف الدول المتحضرة فمن حق الشعب الكويتي أن يستفيد من خيرات بلده لتوفير أفضل رعاية صحية له، خاصة أن الدستور الكويتي قد كفل هذه الرعاية بشكل واضح وعلى أحسن وجه.

والمواعيد التي تصل إلى عدة شهور، فإننا ندعو ونطالب بالاستعجال في تنفيذ مشروع التأمين الصحي للمواطنين، بما يتيح لكل مواطن الحق في العلاج بأي مستشفى حكومي أو خاص، بل نتطالب بأن يكون التأمين الصحي من الفئة الذهبية للعلاج، حتى يتيح للمواطن العلاج في الخارج تحت مظلة هذا التأمين الصحي. وطالب الكندري بتوفير طائرات إسعاف جوي مجهزة بالكامل، إذ لا يعقل أن نستعين بطائرات دول الجوار، كما لا نقبل أن يسن المواطن الكويتي ويظل أسير العجز الحكومي في إدارة الخدمة الصحية في الكويت، بعد أن بلغ السوء حداً لا يطاق في ظل الأخطاء الطبية الجسيمة والقائلة

مشكلتنا الصحية في الكويت تكمن بمرحلة ما بعد العملية الجراحية، ولو كانت خدمات دقة التشخيص، وما بعد العملية موجودة بشكل متطور، لما احتجنا إلى العلاج في الخارج إلا في الحالات النادرة. لذلك وحتى توفر الحكومة الخدمة الصحية اللائقة للمواطنين ابتداء من الجهاز الطبي العريق، ومروراً بأحدث وأدق الأجهزة التشخيصية، من فحوصات الدم والجينات وعينات الأورام وسرعة البت في نتائجها، وأجهزة الإشعاع المغناطيسي والنووي، والمقطعي المنطور، وانتهاء بإنشاء مجمع طبي عملاق متكامل، يضم بين جنباته كافة التخصصات التشخيصية والعلاجية بحيث نقضي على ظاهرة الطوابير



عيسى الكندري

قال مرشح الدائرة الانتخابية الأولى عيسى الكندري إنه بالرغم من تعاقب وزراء أطباء على وزارة الصحة، إلا أن حالها لم يتصلح، فإصلاح الخدمة الصحية في الكويت ليس مسؤولية وزير الصحة منفرداً، حتى لو أحضرنا أمير وزراء الصحة في العالم إلى الكويت، فسيحقق القليل من التطوير ما دام الأداء العام للحكومة إدارياً وسياسياً لم يتحسن، وما دام الوعي الصحي دون المستوى وما دام الفساد

استشري فيها. وأضاف علينا أن نستثمر المزيد في الطبيب الكويتي بكافة تخصصاته بما في ذلك أطباء الأشعة، وكذلك يجب الاهتمام بالهيئة التمريضية، فجوهر

## قال إن الدولة مسؤولة عن دعمها لتكون شريكا أساسيا في مسيرة التنمية البغلي: على المجلس المقبل استكمال مسيرة حقوق المرأة

ثم إدخال التعديلات اللازمة عليها والحكومة مطالبة كذلك بأن تأخذ بزمام المبادرة في هذا الشأن. وأكد البغلي أن تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية يتطلب منحها كامل حقوقها ومنع كل أشكال التمييز ضدها، لاسيما فيما يتعلق بتولي المناصب القيادية، إذ يجب أن يكون المعيار الوحيد في التعامل مع تلك المناصب هو معيار الكفاءة بغض النظر عن أي شيء آخر. وأضاف: «المرأة التي هي نصف المجتمع مطالبة اليوم أكثر من أي يوم مضى بتحمل مسؤولياتها في صنع تاريخ هذا البلد من خلال حسن الاختيار في

والاجتماعية مشدداً على ضرورة تطبيق صحيح نص قانون الرعاية الإسكانية للمرأة ومنحها القرض الذي نص عليه القانون. وقال إن الدولة مسؤولة عن دعم المرأة الكويتية لتكون شريكا أساسيا في مسيرة التنمية لاسيما في المرحلة الراهنة، حيث إن الكويت في أشد الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من طاقات أبناء هذا الوطن جميعاً رجالاً ونساء، لافتاً إلى ضرورة مراجعة لجان المجلس المعنية بالقوانين القائمة التي تحمل في طياتها شسبة الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة الذي نص عليه الدستور، ومن

شدد مرشح الدائرة الثالثة م. هشام البغلي على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة الكويتية في مختلف المجالات، لاسيما مجال تربية النشء، فهي نصف المجتمع لافتاً إلى أن العناصر النسائية الكفؤة والتي أثبتت تميزها في أعمالها يجب أن تتبناها الدولة وتقدم لها يد العون لتكون منضماً فعالاً في بناء كويت المستقبل. وأكد البغلي وجوب استكمال المجلس المقبل مسيرة حقوق المرأة والتي كان للمجلس السابق دور بارز فيها من خلال إقرار صندوق المرأة الإسكاني وعدد من التعديلات بشأن حقوق المرأة المدنية



م. هشام البغلي

الشيخ فؤاد الرفاعي يعلن عن إصدار جديد للمركز يحكم على النظام الديمقراطي من خلال الإسلام «وذگر»: الديمقراطية نظام غير صالح وندعو للالتزام بالقرآن والسنة الشريفة لما فيهما من الخير للأمة الإسلامية في الدنيا والآخرة

## «وذگر»: الديمقراطية نظام غير صالح وندعو للالتزام بالقرآن والسنة الشريفة لما فيهما من الخير للأمة الإسلامية في الدنيا والآخرة



شعار المرشحين (الحقيقي) :  
بالروح.. بالدم..  
نفديك يا كرسي!!!

شعار المرشحين الحقيقي كما وصف في الإصدار الجديد للمركز

للحكم بين الناس. واتهم سيد فؤاد الرفاعي الأنظمة الديمقراطية بالديكتاتورية ولكن بشكل وثوب جديدين، مشيراً إلى أنها حكم الأقوياء على الضعفاء وحكم أصحاب النفوذ ورؤوس الأموال الضخمة على الفقراء من أبناء الشعوب وهم (أي الأغنياء وأصحاب النفوذ) من يستطيعون إيصال من يريدون إيصاله من خلال ما يستخدمونه من أدوات ووسائل إعلام تؤثر على الرأي العام، لذلك فإن القول إن الديمقراطية تمثل رأي الأغلبية «كذب وتضليل».

واستشهد الرفاعي في كتابه الجديد ببعض الصور التي تعكس جانباً من الممارسات السلبية في النظام الديمقراطي واستتراف أسواق الأمة الإسلامية من أجل الديمقراطية، مبيّناً في أحد تعليقاته على بعض الصور أن شعاع المرشحين الحقيقي هو «بالروح بالدم نفديك يا كرسي» بعكس ما يتم وضعه في شعاراتهم الزائفة التي يستحيل تحقيقها في ظل الديمقراطية.

وقال الرفاعي: إن الكتاب رد على بعض ما يثار بشأن الديمقراطية من شبهات ونسؤولات وذلك من خلال الاستدلال بالآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة التي تفند موقف - من يسمون بالإسلاميين - المتسارم في التعامل مع النهج الديمقراطي، كما أجاب عن حكم الترشح وانتخاب أعضاء مجالس وبرلمانات الأنظمة الديمقراطية. واختتم السيد الرفاعي تصريحه، موضحاً أن كتاب «الديمقراطية في الميزان» قد حقق نسبة متابعة تجاوزت السبعة آلاف متابع في الساعات الأولى فقط من تحميله على الصفحة الرسمية الإلكترونية، وسيتم توزيعه بالمجان من خلال المركز إضافة إلى إمكانية تحميله عبر الموقع الإلكتروني لمركز وذگر: www.wathakker.com ومن خلال موقع التواصل الاجتماعي في تويتر: @wathakker.



بعض الصور استعرضها الكتاب تكشف وسائل البذخ في الانتخابات



إنفاق المال على لافتات المرشحين

تضم عددا كبيرا من المخالفات الشرعية، مبيّناً أن ما جاء في بعض مواد هذه الدساتير من أن دين الدولة الإسلام أو أنه مصدر رئيسي للتشريع، لا تكفي لشريعة العمل في النظام الديمقراطي وكلها نصوص مرفوضة بينما النص الصحيح هو أن يكون: دين الدولة - الإسلام... وهو المصدر - الوحيد -

الدول الإسلامية كما كان الحال في عهد النبي ﷺ منتقداً بشدة النظام الديمقراطي الذي تم فرضه من الخارج بعد المؤامرات الخارجية لإسقاط الخلافة الإسلامية العثمانية (في عام 1924). وذكر الرفاعي أن الانتخابات البرلمانية والدساتير الوضعية في جميع الدول العربية ومنها الكويت

بمناسبة قرب موعد الانتخابات البرلمانية التي تشهدها الكويت، وإضافة إلى ما يجري في العالم العربي والإسلامي منذ بداية العام الميلادي 2011 من تغييرات في الأنظمة الحاكمة بعد جملة من الثورات قادتها شريحة الشباب الذين قدموا خلالها التضحيات والدماء من أجل كرامتهم وتغيير الأنظمة الديكتاتورية بالأنظمة العادلة التي تحقق الكرامة والحرية للشعب وبالتزام مع وجود ضغط دولي لترسيخ النظام الديمقراطي منهاجاً وتشريعاً بشكل أكبر في المنطقة كبدل عن النظام الديكتاتوري الشمولي بصورته التقليدية.

أعلن مركز وذگر الإسلامي على لسنان الشيخ سيد فؤاد بن سيد عبدالرحمن الرفاعي عن إصداره الجديد «الديمقراطية في الميزان» الذي يقارن بين النظام الديمقراطي والنظام الإسلامي الذي شرعه الخالق عز وجل لتسيير أمور البشر، موضحاً أن الكثيرين أصبحوا يعتقدون أن الديمقراطية خير مطلق بينما هي في حقيقة الأمر ليست كذلك.

وقال السيد الرفاعي «إن إصدار مركز وذگر الجديد الذي جرى إعداده على مدى ثلاث سنوات متتالية ويحتوي على 80 صفحة يكشف بالأدلة والبراهين مدى انحراف النظام الديمقراطي ومدى التناقض الذي جسده الممارسات الديمقراطية في مختلف الدول مع ما يتم إعداده من تحقيقها للعدل والمساواة بين البشر.

وأوضح سيد فؤاد الرفاعي أن هذا الإصدار جاء لتبيان الطريق السليم الذي على كل المسلمين اتباعه لإقامة الدولة الإسلامية استناداً لآيات من القرآن الكريم من ضمنها ما جاء في سورة النساء «إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله، الآية 105 إضافة لأحاديث شريفة حول الحكم الرشيد الذي يجب أن تكون عليه